العراق ودول الجوار .... أهداف ومصالح

د. حيدر علي حسين
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

مثل العراق على مدى عقود طويلة موضع اهتمام إقليمي، دولي وتقاطعت فيه المشاريع الكبرى، وبنيت عليه الرهانات المتفاوتة، التي تغيّرت بتغيّر اللاعبين، محليًا وإقليميًا.

وبين تأسيس الدولة الحديثة في العراق، في عشرينيات القرن الماضي ويومنا هذا، تغيّر كل شي تقريبًا في النظام الإقليمي العربي. بيد أن إشكالية موقع العراق، ودوره في هذا النظام، ظلت قريبة من جوهرها، الذي بدت عليه لأول مرة.

واليوم، تبدو تجاذبات العراق الاقليمية، وكأنها تؤسس لمناخ جديد يحدد اهداف ومصالح الدول فيه من اجل الاسهام في تكوين بيئته السياسية الداخلية وتوجاته الخارجية وتسعى دول الاقليم الى أخذ زمام المبادرة، والتحرك باتجاه يؤكد دورها وحضورها في تشكيل المشهد العراقي

ويمكن النظر إلى العراق باعتباره قوة متوسطة في محيطه الإقليمي، بدوائره الثلاث: الخليجية والعربية والشرق أوسطية. وهنا تبدأ إشكالية دوره وموقعه ومصالح واهداف دول الجوار فيه.

فقد أشر العام 2003 حدوث تحول سياسي واستراتيجي جذري ادخل المنطقة والنظام الاقليمي العربي في استحقاقات سياسية وامنية جديدة وضعت دولها امام تحديات الاستيعاب والتكيف السياسي مع الواقع الجديد، فالسمات التي قام عليها النظام السياسي الجديد في العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية هي ذات طابع مغاير تماما لما سبقها للنظام السابق، فقد شكلت هذه السمات مضامين رؤية سياسية مختلفة مع ما هو موجود من سياسات ورؤى وتوجهات في الدول المجاورة له

لقد مرت علاقات دول جوار العراق بخاصة واطراف النظام الاقليمي العربي بعامة مع العراق بتحولات عديدة بدءاً من تداعيات الصراع الدولي وانعكاساته على دول المنطقة، فموقع العراق ينفتح على دول خارج المنظومة العربية تقوم سياساتها على استثمار المنطقة العربية في صراعاتها الاقليمية، لذلك حكمت العلاقات الاقليمية بين العراق وجيرانه عدة متغيرات سياسية وجيوسياسية غذتها عوامل مهمة

ولا بد من التركيز على خمسة من دول الجوار الإقليمي للعراق لغرض التعرف على كيفية تأثير الوضع العراقي عليها سلبًا أو ايجابًا، وتحديد مصالحها الاستراتيجية في العراق، هي: إيران، والسعودية، وسوريا، وتركيا، وإسرائيل. وبرغم من أن الأردن والكويت وباقي دول الخليج ، لا تمتلك القدرة على التدخل في الشؤون العراقية كما هو حال الدول الاخرى المذكورة، وإن وُجدت فهي ستكون بتسيير ولمصلحة الولايات المتحدة الاميركية وليس ضدها، لذا سوف تكون لها اشارات ضمنية ازاء كل حالة ينبغي الاشارة لها.

وتنبع اهمية هذا الموضوع من كون العراق رقم صعب في معادلة التوازن الاقليمي وفاعلا مهما ومؤثرا في السياسات الاقليمية والدولية ، كما ان التغيير الذي حصل في العراق ادخل المنطقة في حالة من صراع الارادات وباتت الساحة العراقية ميدانا تتصادم عليها ارادات وطموحات واستراتيجيات الدول الاقليمية المؤثرة ، كما ان الوجود الامريكي في العراق يعد تطورا استراتيجيا للواقع الامني والسياسي في عموم منطقة الشرق الاوسط .

وينطلق البحث من اشكالية محددة تتركز في ان دول جوار العراق تسعى الى تشكيل المشهد العراقي على وفق تصورات واليات تتناسب مع توجهاتها السياسية والاستراتيجية لذا فان الدراسة ينبغي ان تركز على اهداف وتطلعات ومصالح هذه الدول في العراق .

ويستند البحث الى فرضية اساسية مفادها ان المعطيات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والامنية والايديولوجية والعرقية والمذهبية التي يتوافر عليها العراق جعلت منه ميدانا وبيئة ملائمة لبلورة مصالح واهداف دول الجوار فيه حيث ان لكل دولة منها اسبابها وتوجهاتها من اجل صياغة سياسات محددة للتعامل مع الشان العراقي بالقدر الذي يضمن مصالحها واهدافها العليا.

وقسم البحث من حيث هيكليته الى محاور عديدة ناقش المحور الاول موضوع التوازن الاقليمي ودور العراق فيه اما المحور الثاني فقد عالج بالدراسة نفوذ اللاعبين الاقليميين في العراق، في حين سلط المحور الثالث الضوء على موضوع صراع المصالح والنفوذ في العراق اما المحور الرابع فقد ناقش أهداف ومصالح دول الجوار في العراق. من خلال طرح تصورات لهذه الاهاف لدول الاقليم الفاعلة في الشان العراقي .

المحور الاول – العراق ومعادلة توازن القوى الاقليمي

يمثل العراق محورا جيوسياسيا دوليا وإقليميا فعالا يسهم في "التوازن الاستراتيجي المستقر" في المنطقة التي ينتمي اليها لما امتلكه من ما يعرف "بالبعد البنائي Dimension Structural" سابقا والمتمثل بالقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية

كدولة، وكذلك "البعد السلوكي Dimension Behavioral وما يربطه بمصالح حيوية بالعالم ومرونة وحركة القوى الفاعلة باتجاهه،وكذلك "بعد ألقيم Dimension Valuable فجميع تلك الأبعاد تجعل من العراق محورا جيوسياسيا أو لاعبا جيوسياسيا يشكل رقم ذو أهمية ضمن معادلة التوازن الدولي والإقليمي والعربي(1)

ويمكن القول اذا كان احتلال العراق قد ولد توترا اقليميا ناجما عن ارتفاع سقف الطموحات الأمريكية التي تمثلت "بشرق أوسط كبير" يمكن القول ايضا إن البيئة الاقليمة التي نتجت عن الوضع الذي خلفة الوجود الامريكي في العراق رفع من سقف الطموحات للقوى الاقليمية ، بل للجماعات السياسية والعسكرية المنتشرة في العراق وغيره، بشكل ادى الى خلق توترات وصراعات يصعب التحكم بمسارها. فبعض المتغيرات لا تخضع لمنطق المعادلات السياسية التقليدية وإنما تعمل على ارباك هذه المعادلات وخلق معادلات سياسية جديدة.

وعند تتبع الخط البياني للتاثير العراقي في معادلة التوازن الاقليمية، نجد ان المتغير العراقي وما نتج عنه ادى الى ايجاد حالة من الترابط الوضيفي بين الاطراف الفاعلة في المنطقة فبفعل تضاريس البيئة الأمنية الإقليمية سوف تصب السيناريوهات المحتملة لمستقبل العراق في حوض مستقبل دول جواره بشكل او باخر، لذا فمن البديهي أن تشارك الأقطاب الاقليمية في معادلة التوازن الإقليمي من اجل تعزيز مصالحها وتقوية مكانتها الدولية خصوصا في معادلة التوازن الدولي (التوازن الاستراتيجي المستقر) وتنئ بنفسها عن الصراع الإقليمي إلا إذا كان ضرورة تحتمها أولويات الأمن والسلم الدوليين.(2)

وبناءا على ذلك تعكف هذه الاطراف على صياغة إستراتيجية واضحة لضمان التفوق والتقاطع الإقليمي، وينتج عنه مصالح واهداف أساسية مشتركة تتكئ على الاستقرار الإقليمي والمحلي وهذا مفقود في العراق والمنطقة منذ سنوات، وتتسم المصالح بطابع استراتيجي عسكري أو اقتصادي أو اجتماعي وتشير القاعدة الفقهية السياسية إلى أن "المصالح هي التي تحدد القضايا" وهذه قاعدة سياسية اقتصادية تحدد المسارات السياسية والتوازنات ونوع التوازن المطلوب (توازن مركب- توازن بسيط- مرن أو جامد). ومن الطبيعي ان يؤثر التغيير في العراق على قضايا الأمن والاستقرار و مقومات الأمن السياسية في محيطه الاقليمي، بالإضافة إلى التأثيرات الجانبية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية لدول المنطقة حيث يؤدي العراق دورا محوريا في هذا الاتجاه من حيث انه:-

1- يقع في قلب منطقة الشرق الاوسط الكبير ويعدالعامل الرئيس لقياس مدى استقرار المنطقة
2- يشكل العراق بوابة العرب الشرقية والمدخل الرئيس لدول المواجهة (التماس) الاول مع الجانب العربي من ناحية الشرق الشمال اي مع تركيا ايران
3- ادى العراق دورا مهما في الصراع العربي – الاسرائيلي .

كما يؤثر وضع العراق بما له من اهمية في المنطقة الممتدة من ايران وحتى مصر ، ولاشك ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية اخل بميزان القوة والذي كان قائما بشكل من الاشكال في المنطقة. وبرغم هشاشة وضع هذا التوازن بسبب انحسار وتاكل القدرات العراقية منذ عام 1990 الا ان الوضع تدهور لصالح دول اقليمية استطاعت ان تمد نفوذها بشكل فاعل في المنطقة ابرزها تركيا واسرائيل وايران. واذا كان التفوق العسكري الاسرائيلي يخرج عن اطار حسابات توازن القوى الاقليمية بالمعنى التقليدي لحسابات عديدة ، فان الوضع في العراق بعد خروجه من حسابات القوة والتوازن اوجد نوعا من توازن القوى في القدرات العسكرية التقليدية بين تركيا وايران وفجوة بين ايران ودول الخليج ، مع تفوق ايراني ملحوظ ازاء دول الخليج الاخرى في مجال القدرات التناظرية وبناء الاذرع ومد النفوذ وامكانيات الدفاع عن البلاد خارج الحدود وقدرات الردع.(3)

لقد افرز تغير التوازن في المنطقة تداعيات كثيرة ، ليس فقط على المستقبل السياسي للعراق بل على مستوى النظام الإقليمي بمعناه الضيق الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وبمعناه الواسع ليشمل هذه الدول بالإضافة إلى إيران وتركيا. فخروج العراق من خريطة التوازنات الإقليمية نتج عنه أوضاعا جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الأخر، فقد برز مصطلح إعادة رسم خريطة المنطقة في الخطاب السياسي الأمريكي ، بيد أن ظهور هذا المصطلح لم يتواكب فقط مع بدء التغيير في العراق، وانما سبقها بفترة طويلة ليؤكد أن هذا الأمر مطروح في الاستراتيجية الأمريكية ، بيد أن إعادة رسم خريطة المنطقة ، تتضمن خيارين رئيسين:

الخيار الأول : إعادة رسم الخريطة بمعناه الحرفي، أي رسم الحدود في المنطقة، وهو ما سيترتب عليه بروز دول واختفاء دول أخرى .

الخيار الثاني : إعادة رسم الخريطة بمعنى تغيير الفكر والنظم القائمة بالمنطقة"، وليس تغيير خرائط الدول، فاعادة "التشكيل الأساسي" كما تعلن الإدارة الأمريكية ليس تغيير الحدود وليس إنشاء الدول والأوطان الجديدة ، إنما تغيير أنظمة الحكم السياسية

والاقتصادية–من دون المساس بالحدود– لأن الإدارة الأمريكية الحالية لم تطرح إعادة النظر في الحدود القائمة .

ولم يعد هناك أدنى شك في أن التغيير في العراق والتواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج غيّر من معادلة توازن القوى الإقليمي في المنطقة جملة وتفصيلاً ، فأي توازن قوى قادم لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار الوجود الأمريكي المهيمن على دول المنطقة لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي ، إضافة إلى العراق بعد احتلاله ، خاصة وأن الولايات المتحدة لن تكون مجرد شريك في هذا التوازن وحسب ، وانما ستكون الطرف الأول والأوحد الذي يحدد شكل ونوع ونظام هذا التوازن القائم ، باعتبار أنها الطرف الأقوى في معادلة التوازن الإقليمي الى جانب القوى الاقليمية التي ستساهم في بناء هيكلية المشهد العراقي المستقبلي .

ويبدو هذا الوضع مؤقت. ولكن استمراره، وما سيأتي بعده، يتسمان بأهمية حرجة ليس بالنسبة للمشروع الامريكي فحسب، بل على مستوى التفاعل الاقليمي والدولي ايضا . وهكذا، فإن ظهور قوى اقليمية قادرة على تحريك عوامل التاثير في المشهد السياسي العراقي سيقود الى تحولات في بيئة التوازن السياسي الداخلي في العراق وفي معادلة توازن القوى الاقليمية التي اصبحت الولايات المتحدة وقوى اقليمية اخرى شركاءا فيها وهذا بطبيعة الحال سوف يولد حالة عدم استقرار داخلية واقليمية واسعة النطاق. حيث سوف تحفز هذه المتغيرات انتشار فوضى اقليمية وتضاربا في المصالح الاستراتيجية للاطراف الفاعلة على طرفي المعادلة القائمة (5)

ورغم تعدد مراحل الصورة التي تشكل فيها المشهد العراقي حتى ارتسم في صورته الجديدة من وضوح الخطوط المهمة للعراق الجديد، وإذا كان مشهد الصورة العراقية يتشكل بمحيطه، فان القراءة الجغرافية الإقليمية والمناطقية للعراق بعد التغيير تحيلنا إلى تغيير آخر في مشاهد الصور السياسية لمصالح دول الاقليم واهدافها في العراق .

على أية حال، فان الصورة الحالية لشكل توازن القوى الإقليمي أمست بعدة أضلاع رئيسية وهي السعودية ، وإيران، وتركيا وسوريا، واسرائيل وبذا فان قدرة وإمكانية هذه الاطراف على إيجاد صيغة واضحة للتعامل مع المتغير العراقي ذهبت باتجاه العمل على صيانة الاهداف والمصالح العليا السياسية والامنية والاقتصادية في العراق وهو ما سيحدد شكل توازن القوى في المنطقة وهذا ما يدفع الى تسليط الضوء وتتبع نفوذ اللاعبين الفاعلين في المشهد العراقي

المحور الثاني – نفوذ اللاعبين الاقليميين في العراق

خرج النظام الاقليمي من مراحل الصراع السياسي السابق (تداعيات صراع المعسكرين الاشتراكي، الرأسمالي، الحرب الايرانية . العراقية، قضية الكويت...) فاقداً الزخم السياسي مشتتا بين سياسة المحاور الاقليمية، حيث تغيرت ادوار بعض دول المنطقة وبروز دول اخرى وادى التغير في العراق الى تجاوز متبنيات المنظومة الاقليمية السابقة من هيمنة بعض الدول والدخول في تكوين نظام اقليمي جديد. كانت من ابرز ملامحه تغير السلوك السياسي لدول جوار العراق في ظل التجاذب الاقليمي الحاصل ومصالح واهداف دول الجوار وسياساتها ازاء العراق، خاصة بعد دخول المنطقة في مجال سياسي مغاير (الشرق الاوسط الجديد) حيث برز التوتر السياسي بين النظام الجديد في العراق وبعض دول المنطقة، ربما تعود خلفية هذا التوتر الى اختلاف المرتكزات السياسية بين النظام العراقي والنظم السياسية في الدول المجاورة. (6)

فمن المعروف أن دولا مجاورة للعراق اشتركت مع دول غير عربية مجاورة أيضا في دعم الموقف الأميركي من الحرب بل وراهنت عليه، كما أن دولا عربية وغير عربية مجاورة للعراق اشتركت في رفض الحرب والاحتلال الأميركي للعراق من منطلق أنهما يشكلان مصدر تهديد لأمنها الوطني.

إن تشكيل "مجموعة دول الجوار العراقي" وتحولها إلى ما يشبه النظام الفرعي الجديد في المنطقة، يعد في حد ذاته أحد النتائج الإستراتيجية المترتبة على الحرب وعلى الاحتلال الأميركي للعراق. ولذلك تحددت عدة ادوار لدول الاقليم وسياساتها لملء الفراغ في العراق.

ومن هذا المنطلق تتمتع ايران بافضلية ملحوظة في الشان العراقي على سائر اللاعبيين الاقليميين نظرا لما تمتلكه من قدرات ملموسة ومحسوسة لجعل المصالح العراقية الحيوية مرتهنة إلى حدٍّ ما لمصالح إيران ، فإيران تتكئ على أداوت متعددة؛ إذ لديها نفوذ واسع على قوى سياسية في العراق، فضلا عن أنها استطاعت أن تمد نفوذها داخل مناطق وقوى إما رافضة لها أو مختلفة معها عقائديا، بيد أن ثمّة تحولا يمكن رصده في هذا الشأن، ألا وهو أن النفوذ الإيراني في العراق مرَّ بمرحلتين:

الأولى (2003–2007): مرحلة امتداد النفوذ، وفيه كانت المنافع التي تجنيها إيران من نفوذها في العراق أعلى بكثير من كلفته.

الثانية (2008 –2010): مرحلة التوازن، وفيها أضحت كلفة النفوذ الإيراني مكافئة لعوائده، وهي مرحلة امتدت من عام 2008 إلى عام 2010.(7)

وازاء هذا الواقع يسعى المثلث التركي السوري السعودي الى موازنة الدور الايراني في العراق كل من منطلقاته الخاصة .فبالنسبة لسوريا التي لها حساباتها الاستراتيجية الخاصة في العراق، فانها تركز على قضية التوازنات في علاقاتها ضمن اطار المحيط الاقليمي وتدخل عناصر القوة والتاثير والعلاقات في هذا الجانب من التوجه السياسي السوري ، فسوريا لا تريد ان يتفوق لاعب اقليمي محدد في ميدان التاثير في الشان العراقي الى جانب الحرص على تنفيذ دور مهم على الساحة العراقية ، لذا حرصت دمشق على ابقاء علاقاتها مع فئات محددة من التركيبة السياسية العراقية وتحت شعارات مختلفة مع حرص واضح على اقامة توازن في علاقاتها مع الاطراف الاخرى ، كما راهنت سوريا على مساومة الدور الامريكي في العراق بهدف تغيير الرؤية الامريكية تجاهها في مرحلة تتجه فيها السياسة السورية تجاه العراق نحو الرغبة بتحقيق الاستقرار مقابل انفتاح وتطبيع اكبر في العلاقات مع امريكا وفتح خيارات اوسع في هذا الملف.(8)

أما تركيا فيمكن القول إنها تتعامل عبر نمط خاص من التفاعل أو التعامل مع التغيير الذي حدث داخل العراق.

فحينما اختطت تركيا سياسة التكيف السلبي، وهي السياسة التي استمرت إلى حدود عام 2007، وعماد هذه السياسة أن لا تعمد تركيا إلى الانغماس في الشأن العراقي، مقابل التأكيد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، وعدم التعامل مباشرة مع الإدارة الكردية العراقية. حيث يتصدر الوضع الكردي في شمال العراق اولويات الاهتمام السياسي التركي سواء لجهة نشاط حزب العال الكردستاني وادوات محاربته ومحاصرته وتحجيمه بدعم من السلطة المركزية في بغداد وبحد ادنى من الاضرار والحيلولة دون تورط تركي عسكري مباشر في الداخل العراقي من ناحية اخرى فان الاتراك حريصون على عدم تغيير الوضع في مدينة كركوك العراقية من ناحية تطرح الاستقلالية في الحالة الكردية بما يسمح باستخدام قليم كردستان العراق كقاعدة لعمل المنافسيين الاقليميين ضد المصالح التركية او المجاهرة بدولة كردية مستقلة في شمال العراق ، لذا فان الاتراك بتوجههم السياسي ازاء الشان العراقي يبحثون عن شركاء اقليميين قادرين على الالتقاء معهم في تحقيق اهداف الاستراتيجية التركية حيال الوضع العراقي ، إلا أنه ومنذ نهاية عام 2007 بدا تحول في السياسة الخارجية التركية التي اختطَّت سياسة جديدة ألا وهي سياسة التكيف الايجابي، وذلك بعد أن شعرت بأنّ تعاظم دورها الإقليمي قد يوفر دورًا لسياستها في رسم التطورات المتعلقة بمستقبل العراق وتحديدًا شماله، سواء لجهة التخفيف من مخاوفها إزاء إقامة دولة كردية هناك، أو لجهة إيجاد دور تركي إقليمي في التطورات المقبلة، وهو الأمر الذي يعني

لها الظهور بمظهر الدولة الإقليمية القادرة على رسم التصورات المستقبلية للمنطقة. وبهذا فإن تركيا قررت العودة إلى المعادلة الداخلية لتتزامن مع بدءِ العد العكسي لانحسار الوجود الأميركي العسكري على الأقل، تمهيدا للانسحاب الأميركي الكامل، وما قد يترتب عليه من تجليات وآثار تريد هي أن تكون حاضرة وفاعلة فيه.(9)

أما السعودية، فهي طالما استاءت من تجاهل الإدارة الأميركية لنصائحها، بل واتهمت أميركا بارتكاب اخطاء كبيرة في العراق ادت الى خلخلة معادلة توازن النفوذ في المنطقة وهي وإن حرصت على أن يكون موقفها الرسمي الوقوف على مسافة واحدة من الجميع، فإن مشاكل عدة طرأت على علاقتها مع بغداد كما أنها تنظر بعين الحذر والريبة للتغير في العراق ونفوذ بعض الاطراف الاقليمية فيه ،حيث تلتقي الحسابات السعودية مع السياسات والمصالح السورية والتركية والقائمة على منع تداعيات التغيير في العراق من التاثير على دول الخليج .(10)

المحور الثالث – صراع المصالح والنفوذ في العراق

لم تتمكن الدول الاقليمية المجاورة للعراق من توحيد سياساتها تجاه عوامل الاضطراب التي اجتاحت العراق وتداعياتها ، وإنما انقسمت على نفسها وتراوحت مواقفها من التأييد المطلق للسياسة الامريكية إلى المعارضة العلنية والرفض الصريح والتنديد الواضح بمخطط احتلال العراق مرورا بمواقف عربية اقليمية أخرى متباينة الظلال تعكس مواقف بدت مرتبكة ومتناقضة واختلف ظاهرها عن باطنها .وقد استندت تلك المواقف المتباينة منها والمتناغمة إلى دوافع وأسباب جد مختلفة.

أن أحد أهم التأثيرات الإستراتيجية الناجمة عن تباين هذه المواقف إزاء السياسة الامريكية تجاه العراق تمثل في تهيئة الأوضاع الإقليمية على نحو أدى إلى تمكين الدول الهامشية في النظام العربي من لعب دور متصاعد لحساب الولايات المتحدة –وبتحريض وتشجيع منها– على حساب دول القلب في النظام العربي. غير أن الولايات المتحدة تدرك في الوقت نفسه –وبحكم خبرتها التاريخية– أن "مشروع الشرق الأوسط الكبير" لا يمكن أن يمر إلا عبر بوابة النظام العربي الضعيف، وأن هذا الأخير لم يتحول بعد إلى درجة من الضعف ، وذلك لسبب بسيط هو استمرار قدر من التناغم بين مواقف ومصالح دول القلب العربي الثلاث: مصر وسوريا والسعودية. من هنا كان إصرار الولايات المتحدة على ضرب تماسك هذا المثلث كمقدمة ضرورية لضرب النظام العربي

ولإنهاء دور الجامعة العربية. وقد شكل الغزو والاحتلال الأميركي إحدى أهم الخطوات على طريق تحقيق هذا الهدف. (11)

على جانب اخر فان الاحتلال الأميركي للعراق حقق مكاسب أمنية غالية لإسرائيل بتنحية العراق عن معادلة التوازن الاقليمي ، ويختلف موقف إسرائيل جوهريا عن مواقف بقية دول الجوار العراقي غير العربية. فعلى عكس هذه الأخيرة كانت إسرائيل من أكثر الاطراف حماسا للحرب الأميركية على العراق، بل وليس من المستبعد أن تكون قد لعبت دورا محوريا في حملة التضليل الإعلامي وفي تزييف الوثائق المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. (12)

أما تركيا فربما تكون فترة الحرب قد تسببت لها في أضرار مادية وضاعفت بالتالي من أزمتها الاقتصادية، غير أنها لا تبدو مستاءة كثيرا من إضعاف دور العراق السياسي في المنطقة، أو حتى من احتمال خضوع العراق لاحتلال أميركي طويل الأمد أو دائم.

ومع ذلك فمن المقطوع به أن تركيا لا تطمئن كثيرا للسياسات الأميركية تجاه العراق، خاصة فيما يتعلق بمعالجتها للقضية الكردية هناك، وهي قضية تعتبرها ماسة بأمنها القومي تشكل بالنسبة لها قضية حياة أو موت. وتدل الطريقة الذكية التي أدارت بها تركيا علاقتها بالولايات المتحدة خلال فترة الحرب، خاصة وأنها تمكنت من الصمود في وجه الضغوط الأميركية دون أن تلحق أي ضرر حقيقي بعلاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، على إمكانية وجود فجوة بين المصالح الإستراتيجية الأميركية –كما تعكسها سياسة البيت الأبيض الحالية تجاه العراق– وبين المصالح الإستراتيجية التركية. غير أن تركيا تبدو في موقف يتيح لها أن تلعب دورا لا غنى عنه بالنسبة للولايات المتحدة من ناحية، ولا يتناقض في الوقت نفسه مع مصالح أهم دول الجوار العراقي –إيران وسوريا– من ناحية أخرى.

وتتطابق مصالح تركيا الإستراتيجية مع مصالح كل من إيران وسوريا، ومع مصالح الشعب العراقي وربما بقية دول المنطقة، في رفض تفتيت الدولة العراقية ورفض قيام دولة كردية في شمال العراق قد تصبح نواة لدولة كردية أكبر في المنطقة.

ففي سياق مشروع "الشرق الأوسط الكبير" تبدو تركيا مرشحة للعب دور الدولة النموذج وربما للقيام بأدوار سياسية مباشرة مطلوبة أميركيا. وتتطابق مصالح تركيا الإستراتيجية مع مصالح كل من إيران وسوريا، ومع مصالح الشعب العراقي وربما بقية دول المنطقة، في رفض تفتيت الدولة العراقية ورفض قيام دولة كردية في شمال العراق قد تصبح نواة لدولة كردية أكبر في المنطقة تضم أكراد تركيا وإيران وسوريا معا. (13)

وفيما يتعلق بإيران فمن الواضح أنها كانت على وعي تام بأن احتلال العراق سوف يشكل تهديدا مباشرا على أمنها الوطني، وربما يكون هو الخطوة الأولى التي تمهد لضربها واحتلالها – منفردة أو بالجمع مع سوريا– في خطوة تالية قد لا تتأخر كثيرا.ولأنه لم يكن بوسع إيران أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة بسبب العراق، وكان لها في الوقت نفسه مصلحة واضحة في اختفاء نظام البعث الذي سبق له الدخول معها في حرب ضارية، فقد حاولت إدارة الأزمة بمنهج سد الذرائع أمام الإدارة الأميركية المتلهفة لإسقاط النظام الإسلامي في إيران. فاتخذت موقف الحياد خلال الحرب، وتعاملت بعدها بمرونة شديدة مع التحرشات الأميركية المتعللة بالبرنامج النووي الإيراني. ولأن إيران تدرك أن لديها أوراقا كثيرة تستطيع أن تلعبها خاصة فيما يتعلق بالتأثير على الداخل العراقي، فقد نجحت حتى الآن في سد الذرائع والصمود في وجه الضغوط الأميركية.

من هذا الاستعراض الموجز يتضح أن الوضع في العراق ادى الى ايجاد حالة من الضعف الإستراتيجي في هيكل النظام العربي لحساب النظم الفرعية الأخرى في المنطقة، وزيادة دور الدول الهامشية على حساب دول القلب في النظام العربي، ودعم الموقف الإستراتيجي لدول الجوار العراقي غير العربية على حساب دول الجوار العربية.

لقد أوجدت المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، مجالا جيوسياسياً معقداً ومتشابكاً. تضيق في إطاره اهتمامات الأنظمة السياسية إلى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها. ولكن بنفس الوقت، حتمت متطلبات الأمن والدور المكانة على تلك الأنظمة، التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقا من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في صلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه النظم السياسية، الأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه، ذو طبيعة خاصة ومميزة.

وبما أن هذا الصراع في أصله هو صراع سياسات وإرادات في شكله الظاهر والمعلن، صراع وجود في حقيقته، حيث يسود اعتقاد بأن الأهداف التي يتوخى كل فريق تحقيقها هي مصادر خطر حقيقية في هذه اللحظة السياسية المعقدة، فإن الصراع غالباً ما يأخذ شكل المعادلة الصفرية بمعنى أن خسارة نقطة من قبل هذا الفريق تضاف إلى الفريق الآخر وهكذا، وعليه فإن الصراع اتخذ أيضا نمطاً صلباً يفتقد لأي شكل من أشكال المرونة السياسية.

فرغم زخم البعد الدولي في الحالة العراقية، فإن الصراعات الإقليمية التي أدارها العراق مع أكثر من طرف في وقت واحد، قد ساهمت بدرجة كبيرة في المآل الذي وصل إليه، فالطموحات الإقليمية ، والرغبة في تغيير الواقع والمعادلة الجيوسياسية للإقليم ذي الأهمية الإستراتيجية، كان لها الدور الكبير في التوافق (الضمني) أقله (إقليمياً ودولياً) على ضرورة ابتداع صيغة جديدة لبلورة تصورلعراق جديد سياسياً، ولا يعكر صفو الترتيبات الإستراتيجية الإقليمية والدولية المتواضع عليها. فقد تعددت التاثيرات والابعاد الاقليمية للوضع العراقي من حيث طبيعتها ومستوياتها وهي في حقيقة الامر محصلة لتضاد عدة قوى ، هي الولايات المتحدة ووجودها المباشر في العراق والتي تسعى الى توظيف التغيير الحاصل في البيئة الاقليمية والداخلية في العراق سياسيا يهدف الى انتاج اثار اقليمية مرحلية وهيكلية متعددة المصالح ، مقابل قوة اخرى متمثلة بردود افعال كل دولة من دول النظام الاقليمي ودول جوار العراق التي تواجه تاثيرات السياسة الامريكية الى جانب قوة الدفع الناجمة عن العنصر العراقي غير أن محاولة إعادة صوغ الحالة العراقية، بقدر ما نتج عنها فرص ومكاسب إستراتيجية لبعض الأطراف الإقليمية والدولية، فإنها أنتجت بذات القدر خسائر ومخاطر لأطراف أخرى، ناهيك عن كون السياق الذي اندرجت في إطاره محاولة إعادة الصياغة تلك، بأنه سياق تغييري سعى إلى إعادة صوغ وتشكيل منظومة العلاقات والأدوار والمراتب في الواقع الإقليمي.

وهكذا وفي ظل مناخ (نظام) دولي مستجد وسريع التغيير، لم توفر متغيراته حتى الدول التي تبدو قائدة لهذا النظام الإقليمي، وكذلك التفاهمات التي سادت لعقود، سقطت بفضل عدم قدرتها على مسايرة الأوضاع المستجدة، وبسقوطها وزوال مفاعيلها انكشفت العلاقات الإقليمية على نمط تصارعي جديد بين أطراف ترى أنه مصلحتها الإبقاء على ذلك الشكل القديم الذي يساعد في إعادة إنتاج تجددها واستمرارها، والحفاظ على مواقفها وأدوارها القديمة، وأطراف أخرى رأت في التغيير فرصة لتغيير واقع إقليمي طالما وجدت نفسها في إطاره مرهونة بإمكانياتها وقدراتها وتطلعات شعوبها لخدمة رؤى وتقديرات ومصالح بدت أنها لا عقلانية ولا رشيدة.(14)

ولا شك أن هذا الصراع تساهم مجموعة من العوامل في اشتغال آليته المعقدة وهي :

1- افتقاد المنطقة لإطار يضبط الصراعات ويديرها، وذلك بعد أن جرى تقييد حدود وهوامش حركة ودبلوماسية الجامعة العربية إلى أبعد الحدود، واقتصار دورها على مجرد الدعوة للحوار والتلاقي، وهذا في الواقع يشكل تكريسا خطيراً للدور المتدني الذي طالما وضعت فيه الجامعة نتيجة افتقادها لآليات تساعد على حل النزاعات بين أطرافها.

2- الافتقاد الى وجود مشتركات سياسية في ظل حالة الاصطفاف الحاد التي شهدها الإقليم ، وقد ظهرت تجليات ذلك بشكل واضح في الخلاف على المشترك السياسي الوحيد الذي جمع الأطراف العربية على مدار السنوات التي مضت والمتمثل في المصلحة القومية بعملية السلام مع إسرائيل، والمعلن عنها في المبادرة العربية للسلام والتي يبدو أنها في طريقها للزوال سواء بسبب تعنت إسرائيل حيالها أو بسبب الحسابات المختلفة والمتضاربة للأطراف العربية.

3- تراجع مفهوم الأمن القومي العربي في ظل الخلاف على الموقف من القضايا التي يواجهها العرب، ويعود السبب في ذلك إلى تعدد مصادر الخطر بالنسبة لكل طرف (أميركا، إسرائيل، إيران) وبالتالي تنوع الاستجابات العربية حيال ذلك تبعا لظروف وأوضاع كل طرف على حدة.

4- الرهان على حدوث متغيرات إستراتيجية مهمة في سياسة الفاعل الدولي والإقليمي الأهم (الولايات المتحدة) بانتظار ما ستأتي به الإدارة الأميركية الجديدة. وفي هذا الإطار يلاحظ وجود انقسام عربي حول تقدير توجهات السياسة الخارجية الأميركية التي ستتبعها واشنطن، فهل ستكون استمرارا لسياسة الإدارة السابقة ألقائمة على الضغط على أطراف إقليمية، أم أنها ستتبع نهجا تحاورياً مع هذه الأطراف (15)

المحور الرابع –أهداف ومصالح دول الجوار في العراق

واقعيًا تمتلك جميع الدول التي تمت الاشارة اليها الحوافز والرغبة في التدخل في الشأن العراقي لما لدى التطورات العراقية من تأثير مباشر على مصالحها القومية والاستراتيجية،

ولابد من توضيح اهداف ومصالح كل لاعب اقليمي في الشان العراقي وسيتم عرض هذا الموضوع عبر التقسيم التالي:

أولاً: إيران

تعد ايران البلد الأكثر انخراطًا وتأثيرًا في الواقع العراقي ، فايران تعمل على مقاربة الملف العراقي من زاوية استراتيجية أساسية في سياستها الخارجية الشاملة لأسباب عدة لها علاقة بمعادلة توزع القوى والصراع في المنطقة، والحفاظ على أمنها واستقرارها. فبعد التطورات التي حصلت في المنطقة منذ أحداث 11 ايلول وما بعدها اصبح الملف العراقي جزءا أساسيا من الاستراتيجية الخارجية الشاملة التي تتبناها ايران، والتي تهدف من خلالها الى امتلاك جميع مقومات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية، التي تسمح لها بحماية مصالحها الاستراتيجية الكبرى.

وتتلخص الاهداف الايرانية الاستراتيجية الكبرى في الملف العراقي في ما يلي:

1- الاستقرار السياسي : تعاني ايران من محاولات مستمرة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول لزعزعة استقرار النظام. لذا تسعى ايران من خلال سياستها الخارجية وتجميع الاوراق الاقليمية الضغط للحصول على اعتراف دولي واقليمي بالتاثير الذي تمثله، والتوقف عن محاولات زعزعة نظامها الداخلي وذلك من خلال تحقيق حد أدنى من الحصانة في مواجهة الولايات المتحدة الاميركية، تجعل المواجهة معها ضمن حدود الاستمرار وليس الاختراق والاطاحة بالنظام السياسي (16) وفي هذا المجال، تحاول ايران في سياستها الخارجية وحركتها الاقليمية في العراق وسواه من دول المنطقة، ابعاد شبح أي تهديد خارجي أو داخلي لنظامها أو لبرنامجها النووي، كما تحاول امتصاص النقمة الداخلية واحتواء المعارضة وعدم السماح بأي دعم خارجي لها.

2- ضمان أمنها وسلامة اراضيها الإقليمية: تقوم ايران ببناء قوة عسكرية هائلة تمكّنها من الدفاع عن سلامة أراضيها وردع أي قوة معادية سواء دولية أو اقليمية من توجيه ضربات عسكرية ضدها. وبفائض القوة العسكرية الذي تسعى الى تحقيقه، تضمن ايران سلامتها الاقليمية وتمنع عن نفسها مصيرًا مماثلاً لمصير جارتيها أفغانستان والعراق.(17)

3- تكريس حقها في الاستفادة من مواردها الطبيعية: من الاهداف الاستراتيجية الكبرى بالنسبة لايران هو ضمان سيطرتها على مواردها الطبيعية ومصادر الطاقة وتكريس حقها في الطاقة النووية السلمية، وتأمين التمويل والتكنولوجيا اللازمة لاستغلال مواردها والحفاظ على قدراتها. وتحاول ايران استغلال مواردها الى أقصى حد بما يعود عليها بفائض مالي يسمح بالتخفيف من وطأة العقوبات عليها، كما تحاول أن تستخدم ما لديها من أدوات قوة ونفوذ في العراق كأوراق في سبيل ضمان سلامة مواردها ومصادر الطاقة لديها.

4- تكريس دورها الاقليمي: تقوم ايران بتبني كل ما يلزم من أدوات القوة الاقليمية في العراق وسواه، التي تؤمن لها القدرة والنفوذ للتأثير على جميع مجريات الوضع الاقليمي، كما يهم طهران أن تستخدم كل ما يمكن لها من أدوات القوة هذه للتأثير على التطورات السياسية الاقليمية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بما يتفق مع مصالحها الاستراتيجية والإيديولوجية.

وتهتم ايران أن يبقى العراق موحدًا ومستقرًا مع تاثير مميز لها في البنية العراقية ، ومن البديهي أن تتهيأ ايران لسد الفراغ الاستراتيجي ومحاولة استخدام البوابة العراقية الصديقة لتعزيز نفوذها ليس فقط في الخليج، ولكن في المشرق العربي أيضًا.كما يهمّ ايران أن تتأكد من ان

العراق – في الحد الادنى– لن يتخذ في المستقبل أي سياسات معادية لها، وفي الحد الاقصى، تريده أن يكون جزءًا من التحالف الاستراتيجي معها .وبين هذين الحدّين (الادنى والاقصى)، تسعى طهران لتثبيت وتفعيل نفوذها في الداخل العراقي بما يجعلها جزء من معادلة اساسية لا يمكن تخطيها عند تقرير أي شأن عراقي، أو أي شأن اقليمي من البوابة العراقية.(18)

ثانيًا: السعودية

تعد السعودية العراق ساحة من ساحات التنافس في الصراع الإقليمي مع قوى اقليمية تشعر السعودية بالريبة منها، وعلى راسها ايران(19) لذا يبدو وقف انتشار النفوذ الايراني الى الداخل العراقي هو أحد الاهتمامات الرئيسية للرياض في الملف العراقي.(20)

وتاريخيًا، لطالما خشيت المملكة العربية السعودية من الحركات الايديولوجية والثورية في المنطقة وامكانية تأثيرها على وضع نظامها الملكي. ففي الماضي، خاف النظام السعودي من الناصرية في مصر وامتدادها في انحاء العالم العربي فحاربها، كذلك الماركسية في اليمن الجنوبية، والحركة الثورية الدينية في ايران والآن تخشى حركات المقاومة ذات الطابع الاسلامي في كل من فلسطين ولبنان فتحاربها أو تحاول احتواءها.

وعندما تضع السعودية النظام السياسي في العراق في ميزان التقييم ، فانها تشخص جملة من المخاطروالتداعيات للوضع العراق ويمكن ان تلخص في الاتي:

1- عودة العراق القوي: قد ترغب السعودية في عراق مستقر نسبيًا، يمتلك قوات عسكرية قادرة على ضبط الامن، لكنها بالتأكيد لا ترغب في رؤية عراق قوي وقادر على صدّ التدخلات في شؤونه، أو يمتلك من القدرة العسكرية لتشكيل قوة يحسب لها حساب في المنطقة وتهديد جيرانه كما كان خلال النظام السابق.ومنذ فترة طويلة، تسيطر على المخيلة السعودية، صورة العراق الذي يشبه بروسيا "الشرق العربي" أي الدولة العسكرية الاستبدادية التي تميل الى تهديد جيرانها بفضل جيشها القوي تقليديًا، وتكنوقراطيته القادرة، وقاعدته الصناعية. لذلك، وبعد الانسحاب الاميركي من العراق ستراقب السعودية بدقة كيفية إعادة بناء قوى الأمن العراقية، لمراقبة التوازن الطائفي داخلها، ، ومدى قدرتها على إسقاط السلطة في المستقبل، ولن تسمح بأي شكل من الاشكال بتمكين الذراع العسكرية العراقية والجيش العراقي وامتلاكه ترسانة عسكرية قوية(21).

2-الفيدرالية: يخشى السعوديون من النموذج الفيدرالي الذي اعتمد في العراق، مما قد يؤديه من تأثيرات على وحدة السعودية نفسها.وتخشى السعودية من أن اي تقسيم للعراق قد يؤدي الى

مطالبات مماثلة لتقسيم السعودية التي تتكون من المحافظات، مختلفة التقاليد والعادات والثقافات والتاريخ، والتي يعاني بعضها من درجات كبيرة من التهميش والفقر.

وهناك خوف حقيقي في الرياض من أن ينتج الحكم الذاتي الإقليمي في العراق اتجاهًا مماثلاً في المملكة العربية السعودية وبالتالي إضعاف قدرة الرياض على الحفاظ على السيطرة المركزية السياسية. وفي هذا الاطار، لم ينسَ السعوديون بعد، السيناريوهات التي وضعها الاميركيون بعد 11 أيلول لتقسيم السعودية بعدما اتهموها برعاية الارهاب وتوليده من خلال تشكيل ثقافة ملاءمة لنموه وبيئة حاضنة له. لذا فان توجهات السياسة السعودية تتركز في ايجاد بيئة ملائمة لطروحاتها وافكارها المعارضة للتقسيم او تعزيز الافكار والتوجهات الفدرالية في محيطها الاقليمي وبخاصة في العراق من خلال العمل على دعم الخط الرافض للفدرالية والمتمسك بالمركزية من خلال تاييد ودعم بعض القوى السياسية التي تثير افدرالية توجساتها ومخاوفها في العراق.(22)

3-التمكين القبلي: تعتبر القيادة السعودية أن مجالس الصحوة التي دعمتها وموّلتها كقوة ضد القاعدة في العراق سيف ذو حدين؛ فهي من ناحية تُعتبر الذراع الامني والسياسي للسعودية في الداخل العراقي، لكنها في المقابل تشعر بالقلق وتسعى الى احتوائها بشكل دائم، لان توسع ظاهرة سيطرة القبائل المحلية في العراق وتقويتها قد يؤدي الى تحريك القبائل في السعودية.

وتزدات مخاوف العائلة المالكة السعودية من أن تقوم بعض القبائل السعودية العريقة التي لديها فروع مشتركة وامتدادات في العراق بتحدي سلطة آل سعود ومطالبتها بمزيد من الامتيازات السياسية والحقوق الاقتصادية في البلد. لذلك دفعت الرياض من أجل إدماج حركة الصحوة في قوات الأمن العراقية وذلك للتخفيف من مبدأ حرية القبائل نفسها.

4-الارهاب: يخشى النظام السعودي عودة ظهور القاعدة في العراق، وعودة الارهاب الى ضرب السعودية كما حصل في السنوات الممتدة بين 2003 – 2007. لكن، يرى بعض المتشددين في القيادة السعودية، أنه في حال تجدد الصراع الطائفي في العراق، وبالرغم من خشية السعودية من تأثير الفوضى في العراق على أمنها الاقليمي، فان تدفق العناصر المسلحة من السعودية الى العراق قد يخفف الضغط عن العائلة المالكة، وبالتالي قد يكون من المفيد تحمل بعض التداعيات(23).

ثالثًا: سوريا

بلا شك تستطيع سوريا بما لديها من وسائل ونفوذ في الداخل العراقي أن تؤثر على مستقبل العراق وعلى ما يمكن أن تتخذه الحكومة العراقية المقبلة من قرارات تؤثر على الوضع الاقليمي وحمايتة مصالحها واهافها في العراق والمنطقة .أما الدوافع السورية للتدخل في الشأن العراقي، فستعتمد، بشكل جوهري، على تطور الوضع الأمني الداخلي في العراق، واتجاه النظام في بغداد، وتقييم دمشق لمصالحها السياسية الخارجية الواسعة.

الاهتمام السوري الأبرز سيكون لمنع ظهور عراق غير مستقر تؤدي الفوضى فيه الى تهديد أمن سوريا، أو قادر عسكريًا الى درجة يمكن أن يستخدم لتهديد أمن سوريا نفسها ويبدو المتغير الاهم الذي سيقود الى تدخل سوري في العراق بالاضافة الى الامن، هو التشكيلة السياسية الحكومة العراقية والتوجهات المستقبلية للنظام العراقي.(24) وبالتأكيد ستسعى دمشق الى أن يكون لها نفوذ في الحكومة الجديدة، ولكن لن تتوانى دمشق عن العمل ضد الحكومة العراقية التي تربط نفسها بالمخططات الاميركية التي تعتبرها دمشق معادية لها، أو في حال قبلت أن تكون الحكومة العراقية المستقبلية أداة تنفيذية في المشاريع التي تضعها الولايات المتحدة للمنطقة. اما المتغير الثاني الذي من شأنه أن يحفّز سوريا على التدخل في العراق هو درجة استيعاب الغرب لمصالح سوريا الاستراتيجية. فاذا كان الغرب وبالتحديد الاميركيين سيسعون لفرض المزيد من القيود على سوريا، أو سيهددون أمن سوريا ووحدتها الاقليمية من خلال العراق أو غير ذلك مما تعتبره سوريا تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية الكبرى، فسوف تكون سوريا أكثر ميلا للتدخل في العراق كوسيلة لإظهار أهميتها للاستقرار الإقليمي، ودعوتهم لمفاوضتها وتقديم فرص للتسويات معها في القضايا العالقة.

الأمر الثالث الذي يهمّ السوريين في العراق هو المجال الاقتصادي، حيث أظهرت سوريا اهتمامًا كبيرًا في إعادة فتح خط أنابيب النفط الذي يمتد من كركوك الى ميناء بانياس السوري. ان اعادة هذا الخط من شأنها توفير وقود منخفض التكلفة الى سوريا بالاضافة الى الايرادات الهامة التي يوفرها للخزينة من جرّاء رسم العبور. (25)

هناك أيضاً ضمان تنفيذ وتفعيل اتفاقيات التبادل التجاري الحر بين البلدين، وتعزيز التعاون بين المنطقة الحرة السورية في اليعربية والمنطقة الحرة العراقية في القائم.

رابعًا: تركيا

بلا شك، مثلها مثل باقي دول الجوار تشعر تركيا بأن تطورات الاحداث في العراق لها تأثير على الداخل التركي، وإن لم تتحسب تركيا لما سيكون عليه عراق المستقبل وتعمل على تشكيله بما يناسب مصالحها، فإنها ستجد نفسها أمام تحديات استراتيجية تهدد وجودها ووحدتها الاقليمية.

وشكّل قدوم الامريكان الى المنطقة واحتلالهم للعراق بعض التحديات والمخاطر للاتراك الذين رأوا أن الاحتلال مسّ بالتوازنات التي كانت مؤاتية لتركيا، حيث ضرب أقوى دولة مركزية في المنطقة، مما شكّل قلقا من احتمال محاولة ضرب الدول المركزية الأخرى ومنها تركيا، كما مسّ بالأمن القومي التركي عندما أنشأ في شمال العراق كيانًا كرديًا رسميًا معترفًا به في الدستور العراقي.

وفي ظل هذه المعطيات يمكن تلخيص ابرز محركات السياسة التركية في العراق، بما يلي:

1- الحفاظ على العراق كدولة موحدة مع حكومة مركزية قوية تمنع ظهور دولة كردية مستقلة.

تريد الحكومة التركية من العراق الجديد أن يبقى موحدًا، وأن لا يتحول الى عراق غارق في الفوضى والصراع الطائفي بشكل يهدد أمنها، والاهم من ذلك كله أن لا يزداد النفوذ السياسي أو العسكري للأكراد فيه.ويعتبر الاتراك إن قيام دولة كردية مستقلة يشكّل تهديدًا وجوديا للأمن التركي، فوجودها من المتوقع أن يؤدي إلى تفاقم الضغوط الانفصالية للاكراد في تركيا، وتقوية حزب العمال الكردستاني الذي يحصل على الدعم اللوجستي من حاضنته الشعبية في الشمال العراقي.وفي نفس الاطار، يهمّ الاتراك ضمان أمن الأقلية التركمانية في كركوك وهذا يعد من الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية التركية ازاء العراق وحماية مصلح هذه القومية في المنطقة النفطية الحساسة في كركوك وما حولها وضمان ألا تسقط كركوك بيد الأكراد خشية أن تتحول ذات يوم بنفطها إلى مصدر دخل للدولة الكردية المستقبلية فيؤدي زيادة تطورها الاقتصادي الى استقلالها السياسي. (26)

وترى أنقرة في قضية العراق كما في قضية الصراع العربي الاسرائيلي بوابة لفرض نفسها لاعب اقليمي فاعل في الشرق الاوسط، وتقوم تركيا بمد نفوذها الى الداخل العراقي من خلال البوابة السنّية، واستخدام اسلوب الدبلوماسية المتعددة الاطراف.

وكجزء من صورتها الإقليمية الجديدة، تريد تركيا أن تظهر أنها الدولة الوحيدة التي تستطيع إقامة علاقات مع كل الأطراف الفاعلة في العراق من الاطراف المحلية والدولية والاقليمية وغيرها.

ولعل السيناريو الاقرب للدور التركي في العراق يتمثل بقيام السياسة الخارجية التركية في العراق، بالارتكاز الى عنصرين حاسمين:

الأول، إقامة علاقات قوية مع الحكومة المركزية العراقية وجميع مكونات الشعب العراقي، ودعم قيام حكومة مركزية قوية بحيث تصبح قادرة على القضاء على اي أمل كردي بالانفصال، لذا تسعى تركيا كما دول الجوار الآخرين ان يكون تشكيل لها رأي في تشكيلة الحكومة العراقية الجديدة.

الثاني، التعاون الإقليمي مع دول الجوار العراقي والتنسيق معها لاتخاذ سياسات موحدة تجاه أي امكانية لتقسيم العراق وبقائه موحدًا وهو هدف ومصلحة تتشاطر فيها كل من ايران والسعودية وسوريا وتركيا. (27)

كما ان للنفط أهمية كبرى في علاقات تركيا مع العراق، وذلك من خط نفط جيهان كركوك الذي يوفّر لتركيا موارد دخل هامة.كذلك يهم تركيا الحفاظ على العلاقات الاقتصادية واستثمارات شركاتها في العراق، فهناك الالاف من الشركات التركية التي تعمل في العراق وبالتحديد في شماله ويعمل معظمهم في قطاع البناء وفي التنقيب عن النفط. ويهم الاتراك أيضًا تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الذي تضاعف ثلاث مرات في السنتين المنصرمتين.

خامساً: اسرائيل

تبدو اسرائيل معنية أكثر من سواها بالوضع في العراق ، لذا فهي تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاستراتيجية التي تؤمن مصالحها العليا ، ومن جملة هذه الاهداف الحد من القوى الاقليمية المؤثرة في العراق وفي مقدمتها ايران ، كما ان عراق غارق في الفوضى وينتشر فيه "الارهاب" يمكن أن يقوّض استقرار الجارة الاردن، على وجه الخصوص، وذلك لسببين: قدرة التنظيمات الارهابية على الامتداد الى الداخل الاردني في مرحلة تشهد تنامي القدرات التنظيمية والمالية والنوعية للحركات الارهابية حيث ستعمل هذه الحركات على زعزعة أنظمة الحكم العربية المعتدلة في المنطقة، إلى جانب تعزيز الأنظمة التي تناصب أميركا العداء.كما ان أكبر ضرر إستراتيجي سيهدد إسرائيل سيكون المسّ باستقرار نظام الحكم في الأردن الذي يعده صانع القرار الاسرائيلي أهم ذخر إستراتيجي لإسرائيل في المنطقة؛ لأنه يمثل الحزام الفاصل بين إسرائيل والمعسكر المتطرف الذي يمكن ان ينمو في ظل بيئة اقليمية ملائمة إلى جانب موقف النظام الأردني الصارم ضد الحركات المتطرفة ومن شأن إحداث أي تغيير هناك أن يحوله إلى ساحة فعل ضد إسرائيل، بما يعيدها إلى السنوات الأولى لوجودها.(28) كما ان عدم استقرار العراق وانتشار

الفوضى الامنية والسياسية فيه قد يؤدي الى تقاتل يمكن ان يؤدي الى تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم لكل من السنّة والشيعة والأكراد. وعليه، فإن عملية العزل العرقي من جانب، وخلق تكتلات طائفية على أسس قومية من جانب آخر، في العراق ومن بعده سوريا ولبنان، ستخلق ظروفًا جيدة لأجواء قبول دولة يهودية كجزء لا يتجزأ من المنطقة، بحسب التحليل الاسرائيلي.

خاتــمة

وبالمحصلة يمكن القول ان دول جوار العراق تتحسب لمرحلة جديدة في علاقاتها ومصالحها في العراق، حيث تقيّم كل دولة ما هي المخاطر والتحديات التي ستواجه مصالحها القومية وكيف يمكن لها الاستفادة من التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة والعراق بخاصة، ويرتبط هذا الامر الى حد بعيد بما ستكون عليه العلاقات الاميركية العراقية في المستقبل، وما هي الأوراق التي ستستمر الولايات المتحدة في الامساك بها في الملف العراقي على مختلف المستويات سواء الامنية او السياسية او الاقتصادية وكذلك الرؤية الامريكية للتفاعل الاقليمي الذي يجب ان يكون العراق طرفا فاعلا فية الى جانب الطريقة التي ستتحرك بها السياسة الامريكية في المرحلة المقبلة التي من المحتمل ان تشهد تغييرات جديدة ومدى انعكاس هذه السياسة في العراق وبيئته الاقليمية .

الهوامش والمصادر

1- د. مهند العزاوي، العراق بين التوازن الاستراتيجي والتهديدات الخارجية والداخلية (صراع الأجندات) ،العرب الاسبوعي ، السبت 31 / 10 / 2009

2- ظافر محمد العجمي ، أثر الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69980616-821A-4767-94D4-F080CEED9ED6.htm

3- علي حسين باكير ، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، اراء حول الخليج ، مركز الخليج للابحاث ، العدد 73 ، اكتوبر 2010، ص 27

4- ياسر قطيشات ، تداعيات احتلال العراق على توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج، 23 اذار ، 2006 http://yasser-qeteshat.maktoobblog.com/24714/،

5- زبغنيو بريجنسكي،رقعة الشطرنج الكبرى،السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيًا،طبعة ثانية،ركز الدراسات العسكرية، واشنطن ، 1999، ص 38

6- ناصر عمران الموسوي، قراءة جغرافية في تأثير التغيير العراقي على محيطه،جريدة الصباح العراقية ، http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=80205

كذلك ينظر

7- الحسان بو قنطار ،الأزمة العراقية – الأميركية والمواقف الدولية ، مركز الجزيرة للدراسات ، تحليلات سياسية ، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3AC2CAA6-3DBC-4E72-8BDB-D439F1F6FF10.htm

8-علاء حميد، ملامح موقع العراق في النظام الأقليمي، جريدة الصباح العراقية ، افاق استراتيجية ،Saturday, June 28 http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=65086

9-حسن نافعة، احتلال العراق ودول الجوار.. تأثيرات وتفسيرات ، ملتقى الحوار الاكاديمي ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ملفات خاصة ، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/23020B23-0EFB-474F-9594-0A099F1ED237.htm#TOP

10-علي حسين باكير ، مصدر سابق

11- جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة – تركيا دولة محورية في العالم الاسلامي – دراسات مترجمة رقم 36 ط1،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009 ، ص142

12-د. باسل حسين، عملية الفجر الجديد (الانسحاب الأميركي من العراق: نتائجه وتداعياته)، مركز الجزيرة للدراسات، http://aljazeera.net/NR/exeres/37056E46-0C12-43D7-885F-

5A4284B917C3.htm?wbc_purpose=Basic&WBCMODE=PresentationUnpublished

13-المصدر السابق

14- محمد السعيد إدريس،.(أكتوبر 2005). إيران و بناء الدولة العراقية : المصالح و السياسات ، السياسة الدولية العدد 162 المجلد 40 .

15- _____ . (يناير 2009). الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران و واشنطن ، السياسة الدولية ، العدد 175 . المجلد .44

16- _____ . (إبريل 2009) . ثلاثون عاماً على قيام الثورة الإسلامية فى إيران ،السياسية الدولية العدد 176 المجلد .44

17- محمد مجاهد الزيات ،. (مارس 2007). إيران و الأوضاع فى العراق ، أوراق الشرق الأوسط ،العدد 36.

18-- خليل العنانى ، (ديسمبر 2005) . الدور الإيرانى فى العراق : تحركات غامضة فى بيئة مضطربة ، كراسات استراتيجية ، العدد 158 ، المجلد 15.

كذلك Green, Jerrold D., Frederic Wehrey, and Charles Wolf, Jr., Understanding Iran, RAND Corporation, Santa Monica, Calif., April 9, 2009

19- صلاح النصراوى ،. (يناير 2007) . العراق بين الفوضى و فرص "الحل " الإقليمى ، السياسة الدولية، العدد 167 ، المجلد 42.كذلك ينظر ، باراج خانا ، العالم الثاني ، السلطة والسطوة في الظام العالمي الجديد ،ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون 2009، ص 314 وما بعدها

20- رائد فوزي احمود، محددات السياسة الخارجية العربية تجاه العراق بعد عام 2003. المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، عمام ، 2003 دراسة نموذجي المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية

21- ليلى نيقولا الرحباني ،استراتيجية اوباما للخروج من العراق: التحديات والقرار، مؤتمر الانسحاب الاميركي من العراق بيروت ،أيار 2009

22-حسن نافعة، احتلال العراق ودول الجوار.. تأثيرات وتفسيرات، مصدر سابق

23-المصدر السابق

23غازي دحمان، الصراع الإقليمي.. واقعه ومستقبله، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الاردنية، 2009، ص 52

24ليلى نيقولا الرحباني ،استراتيجية اوباما للخروج من العراق: التحديات والقرار، مؤتمر الانسحاب الاميركي من العراق بيروت ،أيار 2009

25-ليلى نيقولا الرحباني، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق، مؤتمر الانسحاب الاميركي من العراق بيروت ،أيار 2009

26-رائد محمد،دول جوار العراق... تضارب مصالح أم قوى تصالح ،الحوار المتمدن - العدد: 1359 - / 10 / 2005

27 ينظر جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة – تركيا دولة محورية في العالم الاسلامي – دراسات مترجمة رقم 36 ط1،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009 ، ص مصدر سابق 142كذلك ليلى نيقولا ، مصدر سابق

28-برهان غليون ، حرب العراق – رهانات متعددة ،مجلة النور . لندن، أبريل 2003، كذلك ينظر ليلى نيقولا الرحباني، مصدر سابق